

« تقديم ورقة عمل الى السادات لتحقيق [اهداف] زيارته الى القدس . علينا ان نؤكد - من خلال الاعتراف بان « حدود الامن » بين دولتين ليست عبارة محددة تعتمد على الجيوش والتحصينات ، والاسلحة فقط - أهمية شروط السلام كاختبار لحسن الجوار . علينا ان نطالب باقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر ، تشمل علاقات ثقافية ، ووقف الدعاية والشتائم في الصحف ، ثم علاقات تجارية ، وسياحية ، وبحوثا علمية من اجل السلام ، وتحسين الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة . وكهدف بعيد المدى ، ينبغي الاشارة ايضا الى اتفاق على غرار السوق المشتركة ، وحتى الى حلف عسكري اذا كانت هناك حاجة لذلك ، بحيث تكون هذه الامور العامل الاول والاهم لعبارة « الحدود الآمنة » ومنع اغراءات الحرب » (٣٠) . الا ان هكوهين يطالب ، على الرغم من ذلك ، بالاحتفاظ بمنطقة رفح والمستوطنات الاسرائيلية فيها ، ولكن وفق منطق خاص به ، داعيا الى اجراء مفاوضات مع مصر حول هذه المسألة ، « نون المس ، قدر الامكان ، بمبدأ الانسحاب [من مشارف رفح] . لقد عاش في مصر ما يقارب مائة الف يهودي ، من اصل مصري واجنبي . ولقد بقي هناك بضعة عشرات فقط . يحتمل ان تكون هناك ضرورة للموافقة على ان مشارف رفح تخص مصر ، ولكن على مصر ان توافق على بقاء عشرة الاف يهودي داخلها كمواطنين اسرائيليين ، لكنهم يدفعون ، في الوقت نفسه ، الضرائب لمصر لانهم يعيشون على ارضها . وسيحظى المصريون بمحطة زراعية ممتازة ، لاستغلال الارض الصحراوية ، وبمستوطنات تتركز ايضا على صناعات غنية بالخبرات العلمية ، وربما [تدار في المستقبل] حتى بالتعاون مع مواطنين مصريين . . . ينبغي التوضيح ان الاستيطان في رفح ويميت ، مثلا ، ليس سوى جسر حي بيننا وبين مصر لتحقيق السلام » (٣١) .

ويبدو ان اقتراح هكوهين هذا ، حول تحويل الوجود الاسرائيلي في مشارف رفح الى « جسر للسلام » مع مصر ، يلقي تأييدا من قبل بعض الشخصيات الاخرى ، التي ترى ان من الواجب التفويض عن حل وسط لمشكلة الاستيطان في رفح ، وبالتالي عدم نسف المفاوضات مع مصر بسبب هذه المستوطنات . وفي هذا الصدد ، يعرب الوزير المبامي السابق مردخاي بنطوف عن تأييده لاقتراح « اقامة مشاريع صناعية مشتركة على امتداد الحدود ، تعود بالفائدة على الطرفين ، وتشكل حزام امن ممتاز . لذلك اقترحت على الحكومة بان تحاول اقناع المصريين باقامة شركة مشتركة مصرية - اسرائيلية ، تحصل على حقوق امتياز واسعة على قطاع من الارض يمتد من ايلات وحتى شرم الشيخ ، على البحر الاحمر ، وذلك لتحويله الى ريفيرا شتوية على مستوى عالمي . وكذلك تخصيص قطاع مشابه بين ايلات ورفح والبحر ، من اجل اقامة مشاريع صناعية مشتركة ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية ماء البحر ، والاعلان عنها كمنطقة تجارة حرة . ان ترتيبا من هذا النوع سيؤدي الى جذب رؤوس اموال كثيرة من اميركا واوروبا والدول العربية ، الامر الذي يبدي الرئيس السادات حساسية بالغة تجاهه » (٣٢) .

ويبدو ان هذا الاتجاه هو الذي دفع بعض زعماء ميام الى التقدم باقتراحات بديلة ايضا ، بهدف ضمان الوجود الاسرائيلي في مشارف رفح حتى نهاية هذا القرن . وتحدث احد زعماء ميام ، يعقوب حزان ، عن هذا الاقتراح بقوله : « لقد انتشرت شائعة تقول اننا اقترحنا بقاء السيطرة الاسرائيلية على مشارف رفح حتى سنة ٢٠٠١ ، وعندئذ يتقرر مصيرها . لقد وافقت على هذا الامر كمخرج سياسي ايجابي للمشكلة التي تورطنا فيها بسبب تسرع بيغن في اتخاذ قراره غير العاقل . وخلال حديث لي مع زملائي ، في ميام